التحليل المالي

المقدمة

الباب الأول: المعلومة المحاسبية

الفصل الأول: مبادئ المحاسبة
الفصل الثاني: تقنيات المحاسبة
الفصل الثالث: دورة الإجراءات المحاسبية

الباب الثاني: التحليل المالي

الفصل الأول: تحليل النتائج
الفقرة الأولى: الأرصدة الوسيطية للتسيير
الفقرة الثانية: الطاقة التمويلية الذاتية
الفقرة الثالثة: ملاحظات

الفصل الثاني: تحليل الوضعية المالية
الفقرة الأولى: معالجة الميزانية المحاسبية
الفقرة الثانية: الميزانية المالية ـ الوظيفية
الفقرة الثالثة: المفاهيم و المؤشرات الأساسية للتوازنات المالية
الفقرة الرابعة: ملاحظات

الفصل الثالث: تحليل الخطر
الفقرة الأولى: معدل المردودية الاقتصادية والمردودية المالية: الخطر المالي
الفقرة الثانية: تحليل خطر الاستغلال
الفقرة الثالثة: تحليل خطر الإفلاس
الفصل الرابع: التحليل الديناميكي

مقدمة عامة:

لقد مر التحليل المالي بثلاثة مراحل :

برز التحليل المالي كنتيجة لتلبية حاجيات المقرضين خاصة البنوك لتفادي الأخطار المصرفية وكان الهدف الأساسي هو التحقق من قدرة المؤسسة المدينة علي الوفاء بالتزاماتها في تسديد ديونها والفوائد المترتبة عن هذه الديون في آجالها المحددة

في هذه المرحلة كانت البنوك في اهتماماتها بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة تركز على بعض المؤشرات و المفاهيم مثل المساحة المالية، رأس المال العامل، الاستقلالية المالية، درجة السيولة, تستنتجها من الميزانية المحاسبية بعد تعديلها إلى ميزانية مالية تحمل حسابات تعبر أكثر عن الحقيقة الاقتصادية وترتب ترتيبا ينسجم مع المنطق المالي.المرحلة الثانية حققت أولى قفزة علمية وتقنية في التحليل المالي مواكبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي خاصة التطور والتوسع الذي عرفته الأسواق المالية في هذه الأسواق كان الاهتمام يتجه نحو تقييم أداء المؤسسة وقدرتها على توليد المردودية الكافية لمواجهة حاجيات المساهمين لتقاسم الأرباح وتحصين الوضعية المالية للمؤسسة تسمح لها بالاستمرار المتوازن لنشاطاتها

تتميز هذه المرحلة بما يسمى بالتحليل الوظيفي, على أساسه يقوم المحلل المالي بتقييم أداء المؤسسة على مستويات النشاط الثلاثة التالية:

مستوى تسيير الاستثمارات[حلقة الاستثمار] ومستوى عمليات الاستغلال[حلقةالاستغلال] ومستوى التسيير المالي والسياسات المالية [حلقة التمويل]

التحليل الوظيفي كان همه الأساسي تقييم سلوك المؤسسة على مستويات النشاط الثلاثة المذكورة أعلاه. لتأدية مهمته الأساسية يرتكز التحليل المالي الوظيفي على الميزانية الوظيفية وجدول حسابات النتائج بعد تعديله.وجدول الموارد والاستخدامات

تكمن الميزانية الوظيفية في ترتيب الحسابات على أساس الوظائف الثلاثة المذكورة أعلاه بحيث يميز في الأصول ما بين الأصول المستقرة [الثابتة] والأصول المتداولة التي تنقسم إلي ـ مخزونات ـ حقوق الإستغلال ـ حقوق خارج الإستغلال ـ خزينة الأصول[المتاحات]. في الخصوم يكون الترتيب كما يلي:

ـ الأموال الخاصة ـ الديون المالية ـ ديون الإستغلال ـ ديون خارج الإستغلال ـ

ـ خزينة الخصوم.[السلفات البنكية الجارية،أرصدة البنوك الدائنة] ـ

بالنسبة لجدول حسابات النتائج يقوم المحلل المالي أساسا بتحديد الأرصدة الوسيطية للتسيير يتم من خلالها تمييز النتائج الخاصة بالاستغلال من النتائج التابعة لقرارات الاستثمار من تلك التي ترتبط بالسياسات المالية والحالات الاستثنائية أما جدول الموارد والاستخدامات يستخدم لتفسير تطور العناصر الهيكلية للميزانية المحاسبية

حقق التحليل الوظيفي قفزة نوعية بإدخاله أدوات تقييم سلوك المؤسسة ومحاولته لربط هدا التقييم بالوضعية المالية للمؤسسة لكن من خلال هذه المحاولة كان التحليل الوظيفي يركزعلىالمردودية وتسيير الاستثمارات والسياسات المالية وأهمل أدوات التحليل المالي التقليدي و أهميتها في تحديد الخطر المصرفي.

المرحلة الثالثة تتبنى اهتمامات التحليل الوظيفي قي تقييم تسيير المؤسسة وفي نفس الوقت تبتكر صيغة تحتفظ من خلالها بالاهتمامات الخاصة بالخطر المصرفي وإدخال تقنيات حديثة تستطيع من خلالها تعميق التحليل الوظيفي.

عرفت هذه المرحلة قفزة نوعية ثانية خاصة بما يخص التحليل الديناميكي من خلا ل تعويض جدول الموارد والاستخدامات بجدول التدفقات النقدية نستطيع من خلاله تقييم بصفة مباشرة قدرة المؤسسة ليس فقط على تحقيق المردودية الكافية ولكن على قدرتها كذلك على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة تسديد الديون وتوزيع الحصص للمساهمين وتقييم الإستراتيجيات الاستثمارية والسياسات المالية وعلاقاتها بالتدفقات المالية

في هذا الدرس ليس هدفنا أن نؤرخ للتحليل المالي و لا يسعنا إلا أن نقدم للطالب الأساليب والمفاهيم الحديثة للتحليل المالي كما هي في المرحلة الثالثة من تطوره. التحكم

في هذه الأساليب وهذه المفاهيم يسمح بتقييم أداء المؤسسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على الحفاظ على توازناتها المالية من خلال نشاطاتها المختلفة من ما يمكن البنوك المانحة للقروض تقييم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجالها المحددة من خلال قدرتها على تحقيق المردودية وقدرتها على تسيير احتياجاتهاالتمويلية على المدى القصير والمدى الطويل

الباب الأول: المعلومة المحاسبية

تعتبرالمعلومة المحاسبية المصدر الرئيسي للتحليل المالي و حتى يتأتى للتحليل المالي أن يأتي بثماره قي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و قدرتها على الاستمرار المتوازن لنشاطاتها تسهر الهيئات المحاسبية المهنية على تحقيق المصداقية لهذه المعلومة من خلال المبادئ المحاسبية، التقنيات المحاسبية وتنظيم العمل المحاسبي في إطار حلقة الإجراءات المحاسبية

الفصل الأول: المبادئ المحاسبية

ـ استمرارية الاستغلال: تقوم المؤسسة بترتيب الحسابات وهي في حالة استمرار النشاط و ليس في حالة التصفية يكون هذا المبدأ أساس قواعد تقييم عناصر ذمة المؤسسة

ـ استقلالية الدورات يحتاج عملاء المؤسسة المستخدمين للمعطيات المحاسبية إلى المعلومات بصفة دورية. لتلبية هذه الحاجيات تنقسم حيات المؤسسة إلى دورات محاسبية سنوية بحيث يتم تسجيل كل العمليات الخاصة بدورة ما في نفس الدورة

ـ مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل العمليات الخاصة الحصول على السلع والتجهيزات بتكلفة الحصول عليها قي حينها

ـ مبدأ الحيطة والحذر: بموجب هدا المبدأ تسجل الأعباء حين يحتمل حدوثها لكن النواتج لا تسجل إلا إذا تأكد حدوثها بالفعل

ـ مداومة الطرق: من دورة إلى أخرى تستخدم نفس الأساليب والطرق لتقديم الحسابات و تسجيل المعلومات

ـ عدم التغطية: عملية تسجيل حسابات الأصول تنفرد من عملية تسجيل حسابات الخصوم وكذالك تسجيل الأعباء ينفرد من تسجيل النواتج.لا يسمح بأي تغطية ما بين الحسابات

ـ مبدأ الوحدة النقدية: التعبير المحاسبي على النشاطات المختلفة يكون على أساس الوحدة النقدية

ـ مبدأ المعلومة الجيدة: تتزود المعلومة المحاسبية بالمعلومات الملائمة، الوفية، الدقيقة، والكافية, تغطي مجموع العمليات

الفصل الثاني: التقنيات المحاسبية

ليس بصددنا هذا الدخول في تفاصيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة أو تفاصيل تطبيق تقنيات المحاسبة على هذه العمليات. اهتمامنا ينصب فقط في تقديم أساسيات التقنيات التي من خلالها نصل إلى القوائم المحاسبية وهي: الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

ـ الفئات, الحسابات, والحسابات الجزئية.

كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة تترجم محاسبيا إلى حسابات يبرز من خلالها العامل المالي والإقتصادي لهذه العمليات

في المخطط المحاسبي الوطني تم ترتيب الحسابات ضمن فئات معينة حسب نوعية العمليات. يحتوي المخطط المحاسبي الوطني على 8 فئات. الفئة رقم 1 تعبر عن الأموال الخاصة؛ الفئة رقم 2 خاصة بالاستثمارات؛ الفئة رقم 3 المخزونات الفئة رقم 4 الحقوق؛ الفئة رقم 5 الديون؛ الفئة رقم 6 تعبر عن الأعباء؛ الفئة رقم 7 عن النواتج؛ الفئة رقم 8 عن النتائج

تمثل الفئة مجموعة من الحسابات الأساسية و يمكن للمؤسسة حسب الحاجة ابتكار حسابات جزئية من الحسابات الأساسية مثلا انطلاقا من الفئة 2 التي تعبر عن الاستثمارات يمكن استخراج عددا من الحسابات الأساسية:

20: مصاريف إعدادية

21: القيم المعنوية

22: أراضي ومباني

24: تجهيزات الإنتاج

28:تجهيزات قيد التنفيذ

29: اهتلاكات

و من الحسابات الأساسية استنتاج حسابات جزئية مثلا نستنتج من الحساب الأساسي 24 : تجهيزات الإنتاج, نستنتج الحسابات الجزئية التالية:

240 المباني

241 منشآت أساسية هيكلية

242 منشآت مركبة ...الخ

يجب أن تعلم أن الحسابات تنقسم: إلى حسابات الذمة وهي الحسابات التي تنتمي إلى الفئات:

2. الاستثمارات

3. المخزونات

4. الحقوق

هذه الفئات تحتوي على الحسابات المعبرة عن ممتلكات المؤسسة أو الاستخدامات المؤقتة

والفئات:

1. الأموال الخاصة

5. الديون

هذه الفئات تحتوي على موارد المؤسسة تتحقق من خلالها الاستخدامات

وإلى حسابات التسيير التي تنتمي إلى الفئات:

6. الأعباء

7. النواتج

8. النتائج

ـ تقنية القيد المزدوج:

يتم التسجيل الاقتصادي والمالي لنشاطات المؤسسة من خلال الحسابات.

يحتوي الحساب على عناصر ثلاثة أساسية:

. أسم الحساب و رقمه

. جانب المدين وهو الجانب الأيمن

. جانب الدائن وهو الجانب الأيسر

ترتكز تقنية القيد المزدوج على الحقيقة التالية:

أي استخدام أو أي عدة استخدامات تكون دائما متبوعة بمورد أو عدة موارد كمصدر تمويل هده الاستخدامات و على القاعدة الأساسية التالية:

تسجل الموارد في الجانب الدائن من الحسابات الخاصة بها والاستخدامات في الجانب المدين من الحسابات الخاصة بها وبالتالي:

ـ بالنسبة لحسابات الذمة؛ أي استخدام [أو عدة استخدامات] يسجل في جانب المدين للحساب الخاص بهذه الاستخدامات و في نفس الوقت يسجل في جانب الدائن لحساب استخدام آخر [أو حسابات أخرى] الذي يلعب الدور المورد لهذه الاستخدامات أو في الجانب الدائن لحساب أوعدة حسابات الموارد.

بالنسبة لحسابات التسيير:

ـ الأعباء التي هي عبارة عن استخدامات تسجل في جانب المدين وفي المقابل تسجل نفس القيمة في الجانب الدائن لحساب من حسابات الذمة أو لعدة حسابات الذمة الممولة لهذه الأعباء [سواء من عناصر استخدامات الذمة التي تنخفض أومن الموارد]

ـ الإرادات التي هي عبارة عن موارد تسجل في جانب الدائن وفي المقابل تسجل نفس القيمة في الجانب المدين لحساب [أو حسابات] استخدامات الذمة

التطبيق الصارم للقيد المزدوج يتأكد من خلال المعادلة التالية:

مجموع الموارد = مجموع الاستخدامات

أي مجموع الحسابات الدائنة = مجموع الحسابات المدينة

نتحقق من هذا التأكد في إطار تنظيمي من خلال ما يسمى بدورة الإجراءات المحاسبية التي نلخصها في ما يلي:

الفصل الثالث: دورة الإجراءات المحاسبية

العمل المحاسبي يتم في إطار منظم نستعرضه من خلال المراحل التالية

.المرحلة الأولى: الحصول على المعطيات الاقتصادية

.المرحلة الثانية: التسجيل المحاسبي في دفتر اليومية

.المرحلة الثالثة: الترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ

.المرحلة الرابعة: إعداد ميزان المراجعة

.المرحلة الخامسة: أعمال نهاية الدورة

.المرحلة السادسة: ميزان المراجعة بعد الجرد

.المرحلة السابعة: إعداد القوائم النهائية

في نهاية الدورة ينتهي العمل المحاسبي إلى إعداد القوائم المحاسبية وهي الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج وجداول الملحقة كما ورد في المخطط المحاسبي الوطني [يجب أ ن نعلم أن طبقا للمنظمة الدولية للمعاييرالمحاسبيةIASC يضاف إلى القوائم التقليدية المذكورة أعلاه ما يسمى بجدول التدفقات النقدية].

التحليل المالي هو بحد ذاته تحليل هذه القوائم المحاسبية التي تم إعدادها تماشيا مع المبادئ المحاسبية المعترف بها دوليا وباستخدام تقنيات دقيقة في إطار تنظيمي صارم يسمح بمراجعة المعطيات والتحقق من مصداقيتها

لكن المبادئ والإجراءات والتنظيمات التي تم وضعها للحصول على مصداقية الأرقام المحاسبية في الغالب ما تكتسي صبغة قانونية ولم تكن في بعض الحالات مواكبة للتطورات الاقتصادية و المالية بحيث أصبحت في بعض الحالات الأرقام تبتعد عن قيمتها الاقتصادية. من جهة أخرى الترتيبات الحالية للمخطط المحاسبي الوطني لا تسمح بأخذ اهتمامات المحلل المالي في الاعتبار

لهذا قبل دراسة القوائم المحاسبية فيجب معالجتها للانتقال من المنطق المحاسبي إلى المنطق المالي والاقتصادي

الباب الثاني: التحليل المالي

نستهدف من التحليل المالي الحديث:

ـ تقييم سلوك المؤسسة الاقتصادي والمالي, تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وربط سلوك المؤسسة بالوضعية المالية و تطورها. نصل إلى هذا الهدف ب:

ـتحليل النتائج ـ تحليل الوضعية المالية ـ تحليل الأخطار ـ تحليل التدفقات النقدية

الفصل الأول: تحليل النتائج:

تبدأ عملية تحليل النتائج بالتمييز ما بين العمليات المختلفة التالية:

ـ عمليات الاستغلال ـ عمليات الاستثمار ـ عمليات التمويل ـ العمليات الاستثنائية

ثم تقوم الدراسة بربط العمليات المختلفة بنتائجها حتى نستطيع تحليل النتيجة الصافية واستنتاج ما هو تابع للاستغلال وما هو تابع للاستثمار وما هو تابع للهيكلة المالية و ما هو تابع للعمليات الاستثنائية؛ لتحقيق هذا الهدف ننطلق من جدول حسابات النتائج ونقوم بمعالجاته و تحديد ما يسمى بالأرصدة الوسيطية للتسيير

الفقرة الأولى: الأرصدة الوسيطية للتسيير:

1ـ رقم الأعمال = الإنتاج المباع

\+ مبيعات البضائع [في إطار عملية تجارية بحتة]

\+ أداءات متممة

2ـ إنتاج الدورة = الإنتاج المباع

\+ إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة

\+ الإنتاج المخزن

3ـ الهامش التجاري = مبيعات بضاعة

ـ بضائع مستهلكة

4ـ الهامش على المواد المستهلكة = إنتاج الدورة

ـ تكلفة المواد المستهلكة

5-القيمة المضافة = الهامش التجاري

+ أداءات متممة

+ إنتاج الدورة

+ تحويل أعباء الإنتاج

ـ مواد ولوازم مستهلكة

ـ خدمات خارجية

+ الدفعة السنوية لقرض الإيجار

+ نفقات الأفراد الخارجيين

6ـ الفائض الخام للاستغلال = القيمة المضافة

+ إعانات الاستغلال

+ نواتج مختلفة ما عدا النواتج المالية

+تحويل أعباء الإستغلال

ـ ضرائب ورسوم

ـ نفقات الأفراد بما فيها النفقات الاجتماعية

ونفقات الأفراد الخارجيين

ـ الأعباء المختلف

7ـ نتيجة الاستغلال = الفائض الخام للاستغلال

ـ مخصصات الإهتلاك والمؤونات

8ـ النتيجة الاقتصادية = نتيجة الاستغلال

+ إيرادات الاستغلال التي يعتبرها المخطط المحاسبي الوطني

إيرادات مالية [مثلا: حصص الأرباح التي تحصلت عليها

المؤسسة من فروعها]

- الأعباء ذات نفس الطبيعة

9 ـ النتيجة المالية = النواتج المالية

ـ النفقات المالية [بما فيها الفوائد المترتبة عن قرض الإيجار]

10ـ النتيجة الجارية = النتيجة الاقتصادية

+ النتيجة المالية

11ـ النتيجة خارج الاستغلال = نواتج خارج الاستغلال

ـ أعباء خارج الاستغلال

12ـ نتيجة الدورة الإجمالية = النتيجة الجارية

+النتيجة خارج الاستغلال

13- نتيجة الدورة الصافية = نتيجة الدورة الإجمالية

ـ الضريبة على الأرباح

الفرع الثاني : ملاحظات

بالنسبة للقيمة المضافة: فهي تختلف عن القيمة المضافة كما وردت في جدول حسابات النتائج

- في حين أن الدفعة السنوية لقرض الإيجار و نفقات الأفراد الخارجيين كانت تحسب ضمن الخدمات الخارجية فقمنا بإضافتها لأنها لا تعتبر من وجهة النظرة الاقتصادية من عناصر القيمة المضافة

بالمفهوم الاقتصادي والمالي الدقيق يعتبر قرض الإيجار كاستثمار ممول عن طريق الديون المالية الطويلة الأجل فينقسم إلى جزأين منفصلين الجزء الأول فهو عبارة عن نفقات مالية ويتمثل الجزء الثاني في مخصصات الإهتلاك التي تطرح من الفائض الخام للاستغلال للحصول على نتيجة الاستغلال

مثال: تقوم المؤسسة بالحصول على تجهيزات عن طريق قرض الإيجار قيمتها بآلاف الدينار 1000 ويتم اهتلاكها على مدى 5 سنوات في حين تدفع المؤسسة إيجار ب250 في القيمة المضافة التي يتم تحديدها في المخطط المحاسبي الوطني تضاف قيمة قرض الإيجار ضمن الخدمات الخارجية لكن لما نقوم بإعداد الأرصدة الوسيطية للتسيير فتطرح قيمة الإيجار[250] من الخدمات الخارجية ويتم توزيعها كما يلي:

مخصصات الإهتلاك: 200 = 5: 1000

النفقات المالية: 50 = 200 - 250

ـ نفقات الأفراد الخارجيين تحذف من الخدمات الخارجية وتحسب ضمن نفقا ت الأفراد عند تحديد الفائض الخام للاستغلال

يقوم المحلل المالي بإعداد الأرصدة الوسيطية للتسيير على مدى دورات متعددة [مثلا ثلاثة دورات] لتحديد الاتجاه العام ويقوم بتحديد النسب والمؤشرات التي تربط بين هذه الأرصدة لتفسير هذه التطورات و أخذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأوضاع

الفصل الثاني: تحليل الوضعية المالية:

تستهدف عملية تحليل الوضعية المالية دراسة التوازنات المالية للمؤسسة على المدى الطويل والقصير بعد تحقيق المعالجات التي تسمح بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ـ الوظيفية

الفقرة الأولى: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ـ الوظيفية

تتطلب عملية إعداد الميزانية المالية ـ الوظيفية 4 أنواع من المعالجات

1ـ إعادة تقييم بعض الحسابات للحصول على أرقام تعبر أكثر عن الحقيقة الاقتصادية والمالية

2ـ إعادة ترتيب العناصر المالية للأصول [سندات المشاركة, سندات التوظيف] والعناصر المالية للخصوم [الديون المالية الطويلة والمتوسطة, الديون المالية القصيرةٍ] حسب درجة الاستحقاق أي درجة السيولة

3ـ التمييز ما بين ما هو تابع للاستغلال وما هو خارج الاستغلال بالنسبة للعناصر غير المالية

4ـ تجميع معطيات الأصول والخصوم للحصول على نموذج من الميزانية المختصرة نستنتج من خلالها المفاهيم والنسب الملائمة.

فيما يلي عمليات المعالجة الأساسية

ـ في جانب الخصوم

.المؤونات المحتملة تعتبر ديون خارج الأساس

.المؤونات غير المبررة تضم إلى الأموال الخاصة بعد حذف الضرائب على الأرباح الخاصة بها

.الديون المالية : نميز ما بين الديون المالية الطويلة الأجل والديون المالية القصيرة الأجل [أقل من سنة]

.معالجة النتيجة الصافية: الجزء من النتيجة التي تقرر توزيعه على المساهمين يعتبر كديون خارج الاستغلال الجزء المتبقي يضم إلى الأموال الخاصة

.الضرائب الخاصة بالمؤونات غير المبررة, ومعونات الاستثمارات تعتبر ديون خارج الاستغلال

.الأوراق التجارية المخصومة والتي لم يصل موعد استحقاقها تضاف إلى الديون المالية القصيرة الأجل

.تنخفض الأموال الخاصة بقيم الاستخدامات التي تم حذفها في جانب الأصول [مثلا المصاريف الإعدادية] وبقيم تساوي قيمة الانخفاض في الاستخدامات عند المعالجة وترتفع بقيمة الارتفاع في الاستخدامات

ـ في جانب الأصول

.تعتبر المصاريف الإعدادية بدون قيمة وتحذف

.بما يخص حقوق الاستثمار: يجب التمييز ما بين سندات المشاركة التي تعتبر كأصول مالية ثابتة وسندات التوظيف التي تعتبر كمتاحات

.الأوراق التجارية المخصومة التي لم يصل موعد استحقاقها: تضاف إلى حساب الزبائن

.قرض الإيجار: هو عبارة عن تجهيزات تم تمويلها بالديون الطويلة الأجل وبالتالي تتم معالجته كما يلي : في جانب الأصول يدمج ضمن التجهيزات بالقيمة الصافية و في جانب الخصوم يعتبر كديون طويلة الأجل بالقيمة الصافية

الفقرة الثانية : الميزانية المالية ـ الوظيفية

بعد إجراء المعالجات الضرورية وإعادة الترتيبات نصل إلى نموذج من الميزانية المالية ـ الوظيفية التي تتمثل في الصورة التالية

الفقرة الثالثة: مفاهيم أساسية

انطلاقا من الميزانية المالية ـ الوظيفية نستنتج المفاهيم التالية

. الأموال المستقرة = الأموال الخاصة + الديون المالية الطويلة والمتوسطة

ليكن **FR** = رأس المال العامل

BFRE = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

BFRHE = احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

BFR = احتياجات رأس المال العامل

T = الخزينة الصافية

لدينا المعادلات التالية :

الأصول		**الخصوم**	
.الأصول الثابتة المادية .الأصول الثابتة المعنوية .الأصول الثابتة المالية .المخزونات .حقوق الاستغلال .حقوق خارج الاستغلال .خزينة الأصول [المتاحات]		.الأموال الخاصة .الديون المالية الطويلة والمتوسطة .ديون الاستغلال .ديون خارج الاستغلال .خزينة الخصوم [ديون مالية قصيرة الأجل]	

FR = الأموال المستقرة ـ الأصول الثابتة

BFRE = المخزونات + حقوق الاستغلال ـ ديون الاستغلال

BFRHE = حقوق خارج الاستغلال ـ ديون خارج الاستغلال

BFRHE+BFRE = BFR

T = FR-BFR = خزينة الأصول ـ خزينة الخصوم

بعد الحصول على الميزانية المالية ـ الوظيفية نقوم بتحديد المفاهيم والنسب التي من خلالها نقيم الوضعية المالية للمؤسسة [قدرتها على الوفاء بالتزاماتها على المدى

الطويل والمدى القصير]

الفقرة الرابعة : ملاحظات

.كيفية معالجة قرض الإيجار:

لنعد إلى المثال السابق ونفترض أن التجهيزات التي قيمتها الأصلية = 1000 تم اهتلاكها في حدود 5/2 وبالتالي القيمة الصافية للتجهيزات =

600 = 1000– 1000* 5/2

فنضيف قي جانب الأصول قيمة 600 ما بين الأصول المستقرة [الثابتة] و في جانب الخصوم تضم ما قيمته 600 للديون المالية الطويلة الأجل

.معالجة الأوراق التجارية المخصومة ولم يصل موعد استحقاقها :

نفترض أن قيمة الأوراق التجارية التي لم تخصم بعد = 500 يتم تسجيلها محاسبيا كما يلي:

أوراق تجارية 479		حساب الزبائن 470	
500			500

لما تخصم الأوراق التجارية تسجل محاسبيا كما يلي :

بنك 485		أراق تجارية 479	

500 500

يتم تسجيل الأوراق التجارية في البداية في الجانب المدين من الحساب 479 ثم عند خصمها تسجل في جانب الدائن من نفس الحساب وبالتالي فيتم رصدها ولا تظهر في القوائم المحاسبية

لكن في الحقيقة المالية والاقتصادية خصم الأوراق هو عبارة عن سلفات بنكية جارية في حين لا تزال للمؤسسة حقوق على زبائنها بنفس القيمة 500 وبالتالي :

في الميزانية المالية ـ الوظيفية نظيف في جانب الخصوم ما قيمته 500 إلى الديون المالية القصيرة الأجل و في جانب الأصول كذلك ما قيمته 500 إلى الحقوق على الزبائن

الفصل الثالث: تحليل الأخطار:

نتطرق في هذا الدرس إلى مفهوم المردودية الاقتصادية ومفهوم المردودية المالية لنستنتج الخطر المالي ثم نقوم بتحليل خطر الاستغلال والخطر الإجمالي:

الخطر الإجمالي = خطر الاستغلال + الخطر المالي

وبعد ذلك نقوم بتحليل خطر الإفلاس

الفقرة الأولى: المردودية الاقتصادية والمردودية المالية: الخطر المالي

يتطلب تحديد المردودية المالية والمردودية الاقتصادية توضيح بعض المفاهيم انطلاقا من الميزانية الاقتصادية التي تكون على الشكل التالي:

الاصول	الخصوم
.الأصول الثابتة الصافية **.احتياجات رأس المال العامل** **.المتاحات**	**. الأموال الخاصة** **.الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل**

يجب أن نعرف أن:

. الموارد المالية = الأموال الخاصة + الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل

. الأصول الاقتصادية = الأصول الثابتة الصافية + احتياجات رأس المال العامل + المتاحات

. لدينا المعادلات التالية:

الموارد المالية = الأصول الاقتصادية = الأموال المستثمرة

المردودية الاقتصادية = النتيجة الإقتصادية الصافية / مجموع الموارد المالية [الأموال الخاصة + الديون المالية]

المردودية المالية = النتيجة الجاريةالصافية / الأموال الخاصة

تمثل المردودية المالية معدل مردودية أموال المساهمين

ليكن: **Ke** : معدل المردودية الاقتصادية

Kc : معدل المردودية المالية

Ki : معدل الفائدة على الديون المالية

E : الأموال الخاصة

D : الديون المالية

Re : النتيجة الاقتصادية الصافية [بعد الضريبة]

Rc : النتيجة الجارية الصافية

I : قيمة الفائدة الإجمالية الصافية [بعد الضريبة]

فنجد:

$$Ke = \frac{Re}{E + D}\ ,\ Re = Ke\ (E + D)\ .\quad (1)$$

$$KiD = I$$

$$Kc = \frac{Rc}{E}$$

$$Rc = Re - I = Re - KiD$$

$$(1): Rc = Ke\,(E + D) - KiD. \quad (2)$$

$$(2): Kc = \frac{Ke\,(E + D) - KiD}{E}$$

$$Kc = \frac{Ke \times E}{E} + \frac{Ke \times D}{E} - \frac{Ki \times D}{E}$$

$$Kc = Ke + (Ke - Ki) \times \frac{D}{E} . \quad (3)$$

من المعادلة [3] نستنتج أن كل ما كان معدل المردودية الاقتصادية أكبر من معدل .نجد الفائدة $Ke>Ki$ أن معدل المردودية المالية أكبر من معدل المردودية الاقتصادية $Kc>Ke$ وبالتالي كل ما ازدادت الديون كل ما ارتفعت مردودية أموال المساهمين في هذه الحالة يمثل$Kc-Ke$ أثر الرافعة. في حالة ما يكون $Ki > Ke$ وبالتالي $Ke > Kc$ يكون أثر الرافعة سلبي . تسمى النسبة $\frac{D}{E}$ الرافعة المالية نستنتج

مما سبق أن أي انخفاض في معدل المردودية الاقتصادية أو ارتفاع في معدل الفائدة ينعكس سلبيا على معدل المردودية المالية وبالتالي على الأموال الخاصة نسمي هذا الاستنتاج الخطر المالي. الفقرة

الثانية:.تحليل خطر الاستغلال:

يكمن خطر الاستغلال أو الخطر الاقتصادي في خطر تدهور نتيجة الاستغلال أو النتيجة الاقتصادية بسبب التدهورفي رقم الأعمال [المبيعات]. المفاهيم التي تستخدم لقياس خطر الاستغلال هي: عتبة المردودية, الرافعة التشغيلية, الوضعية بالنسبة لعتبة المردودية.

ـعتبة المردودية:

.تعريف: تمثل عتبة المردودية مستوى المبيعات الذي يجب تحقيقه لتغطية التكاليف بحيث: رقم الأعمال ـ التكاليف الكلية

الهامش على التكلفة المتغير= التكاليف الثابتة

النتيجة = 0

رياضيا نجد العلاقة التالية:

ليكن y = التكاليف الكلية.

x = رقم الأعمال

a = معدل التكاليف المتغيرة على رقم الأعمال

b = التكاليف الثابتة

نجد:

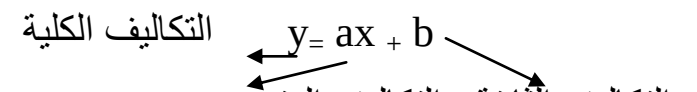

نصل إلى عتبة المردودية لما:

$$y = x$$
$$ax + b = x$$
$$x\,[1-a] = b$$

$$x = \frac{b}{1-a}$$

يمثلx عتبة المردودية أي رقم الأعمال الذي يجب تحقيقه لتعطيه التكاليف ويساوي

$$\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{معدل الهامش على التكلفة المتغيرة}}$$

يمكن تحديد حجم المبيعات بالوحدات لنصل إلى عتبة المردودية:

ليكن: q = حجم المبيعات

x' = سعر البيع

a' = التكلفة المتغيرة للوحدة

b = التكاليف الثابتة

نصل إلى عتبة المردودية لما: $x'q = a'q + b$

$$x'q - a'q = b$$

$$q\,[x'-a'] = b$$

$$\boxed{q = \frac{b}{x'-a'}}$$

يمثل q حجم المبيعات الذي يجب تحقيقه لتغطية التكاليف ويساوي التكاليف الثابتة

التكلفة المتغيرة

للوحدة

- تقدير خطر الاستغلال:[أو الخطر الاقتصادي]

نقوم بتقدير خطر الاستغلال باستخدام المفاهيم التالية:

مفهوم الرافعة التشغيلية ومفهوم الوضعية بالنسبة لعتبة المردودية.

-الرافعة التشغيلية:

تعريف: تمثل الرافعة التشغيلية النسبة ما بين معدل التطور في الأرباح على معدل التطور في المبيعات.

ليكن: q = حجم المبيعات Lp: الرافعة التشغيلية

Δq = التطور في حجم المبيعات

x' = سعر البيع

a' = التكلفة المتغيرة للوحدة

b = التكاليف الثابتة

نجد العلاقات التالية:

$$Lp = \frac{\frac{\Delta q\,[x`-a`]}{q\,[x'-a'] - b}}{\frac{\Delta q}{q}}$$

$$Lp = \frac{\cancel{\Delta q}\,[x'-a']}{q\,[x'-a'] - b} \times \frac{q}{\cancel{\Delta q}} = \boxed{\frac{q\,[x'-a']}{q\,[x'-a'] - b}}$$

تمثلLp نسبة تطور الأرباح مقارنة مع نسبة تطور المبيعات, وتدل على خطر الاستغلال, كلما ارتفعتLp كلما زاد خطر الاستغلال بحيث أن تدهور معين في رقم الأعمال يتابعه تدهور أكبر في الأرباح.

- وضعية رقم الأعمال بالنسبة لعتبة المردودية:

نقوم بتقدير وضعية رقم الأعمال بالنسبة لعتبة المردودية إما بهامش الآمان إما بمعدل هامش الآمان

هامش الآمان = رقم الأعمال – عتبة المردودية

ليكن Ms = هامش الآمان

Tm = معدل هامش الآمان

CA = رقم الأعمال

Sr = عتبة المردودية

نجد المعادلتين التاليتين:

$$Ms = CA - Sr$$

$$Tm = \frac{CA - Sr}{Sr}$$

كلما ارتفعت وضعية رقم الأعمال بالنسبة لعتبة المردودية كلما انخفض خطر الاستغلال.لو أضفنا النفقات المالية إلى التكاليف الثابتة لارتفعت الرافعة التشغيلية وانخفضت الوضعية بالنسبة لعتبة المردودية وبالتالي يرتفع الخطر. زيادة على خطر الاستغلال هناك خطر مالي مرتبط بالديون المالية ومعدل الفائدة

خطر الاستغلال + الخطر المالي = الخطر الإجمالي

ـخطرا لإفلاس

يرتبط خطر الإفلاس بالقدرة على الوفاء بالالتزامات سواء على المدى القصير بتحليل السيولة أو على المدى المتوسط والطويل

. تحليل السيولة:

نقوم بتحليل السيولة باستخدام مفاهيم رأس المال العامل, احتياجات رأس المال العامل, الخزينة واللجوء إلى بعض المؤشرات والنسب الأساسية:

ـ مفهوم رأس المال العامل ـ احتياجات رأس المال العامل ـ الخزينة

ليكن FR = رأس المال العامل

BFR = احتياجات رأس المال العامل

T = الخزينة

لدينا: المعادلة التالية:

$$T = FR - BFR$$

هناك ثلاث حالات:

الحالة الأولى FR > BFR وبالتالي: T>0

الحالة الثانية FR = BFR وبالتالي T=0

الحالة الثالثة FR < BFR وبالتالي T<0

حسب الحالة الأولى: تحتوي المؤسسة على رأس مال عامل تستطيع من خلاله تلبية احتياجاتها التمويلية للأنشطة التشغيلية [حاجيات الاستغلال] و توفير سيولة إضافية بدون اللجوء إلى السلفات البنكية القصيرة الأجل

حسب الحالة الثانية: تستطيع المؤسسة مواجهة احتياجاتها التشغيلية بدون توفير سيولة إضافية

حسب الحالة الثالثة: لا تستطيع المؤسسة مواجهة احتياجاتها التشغيلية بما تحتويه من رأس المال العامل ويستلزم عليها اللجوء إلى تمويل إضافي خارجي إما عن طريق الديون الطويلة والمتوسطة المدى لتقوية رأس المال العامل أو عن طريق السلفات البنكية القصيرة الأجل:

ـ المؤشرات والنسب الأساسية:

. نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة

نقوم من خلال هذه النسبة بتقييم رأس المال العامل:

لما تكون النسبة < 1 يكون رأس المال العامل < 0

لما تكون النسبة > 1 يكون رأس المال العامل > 0

لما تكون النسبة = 1 يساوي رأس المال العامل 0

المعايير التقليدية المعمول بها في البنوك هي:

أن تتجاوز النسبة 1.25

يتراوح رأس المال العامل من شهر إلى3 شهور من رقم الأعمال.

يمول رأس المال العامل على الأقل 75% من المخزونات.

. نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة – المخزونات}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$

هذه النسبة تلفت انتباه المقرضين حول قدره المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل[عدة أيام]

المعيار التقليدي المعمول به عند البنوك أن تتراوح هذه النسبة من0.5 إلى1.5

.نسبة دوران مخزون المواد المستهلكة :

$$\frac{\text{مخزون المواد المستهلكة}}{\text{المواد المستهلكة}} \times 360$$

نسبة دوران المنتوج قيد التصنيع والمنتوج النصف التام.

$$\frac{\text{مخزون المنتوج قيد التصنيع + المنتوج النصف التام}}{\text{تكلفة الإنتاج}} \times 360$$

.نسبة دوران مخزون المنتوج التام.

$$\frac{\text{مخزون المنتوج التام}}{\text{الإنتاج المباع}} \times 360$$

.نسبة دوران مخزون البضائع.

$$\frac{\text{مخزون البضائع}}{\text{بضائع مباعة}} \times 360$$

هذه النسب الخاصة بدوران المخزون ترشدنا حول نجاعة تسيير المخزون الذي هو عنصر من عناصر احتياجات رأس المال العمل

.نسبة دوران حساب الزبائن.

$$\frac{\text{حساب الزبائن}}{\text{رقم الأعمال بعد الرسم}} \times 360$$

. نسبة دوران حساب الموردون.

$$\frac{\text{حساب الموردون}}{\text{المشتريات بعد الرسم}} \times 360$$

. نسبة دوران احتياجات رأس المال العامل.

$$\frac{\text{BFR}}{\text{رقم الأعمال قبل الرسم}} \times 360$$

تحليل حساب الزبائن يكتسي أهمية قصوى في التحليل المالي فهو يرشدنا حول فعالية تسيير حقوق المؤسسة على الزبائن فنحن نعلم أن كثير من المؤسسات الناجحة اقتصاديا [معدل المردودية جيد] ترى نفسها مضطرة إلى الإفلاس بسبب التسيير السيئ لحقوقها على الزبائن

الفصل الرابع: التحليل الديناميكي:

التحليل المالي الحديث لا يكتفي بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين بتحليل عناصر الميزانية المالية فهو يحاول تفسير هذه الوضعية انطلاقا من تقييم نشاطات الاستغلال للمؤسسة من خلال متابعته لنتائج المؤسسة وتحليلها بواسطة الأرصدة الوسيطية للتسيير وتطورها ودراسته لأخطار الاستغلال والأخطار المالية التي تنعكس على خطر الإفلاس.[بما أنها تؤثر على الأموال الخاصة وراس المال العامل] لكن إذا كانت النتائج المحققة لها انعكاسات مباشرة على الوضعية المالية للمؤسسة فهذه الوضعية تتأثر كذلك بالسياسات الإستثمارية والسياسات المالية. تحليل هذه التأثيرات يأتي عن طريق ما يسمى بجداول التمويل في اطار التحليل الديناميكي لخطر الإ فلاس . لقد برزت أولى جداول التمويل التي عرفت بجداول الموارد والإستخدامات في أوائل السبعينيات وكانت تبنى على أساس رأس المال العامل فمن

خلالها يتم زيادة على النتائج المعبر عنها بالطاقة التمويلية الذاتية دراسة وتقييم الإجراءات المتعلقة بالإستثمارات والتمويل التي تنعكس على راس المال العمل وبالتالي على الخزينة بصفة غير مباشرة. في التسعينيات انتبه المحللون الماليون على أهمية تسيير عناصر احتياجات رأس المال العمل [خاصة المخزونات والحقوق على الزبائن] فأصبح واضحا من خلال دراسات ميدانية أن سوء التسيير لهذه العناصر قد يؤدي الى الإفلاس حتى لو كانت المؤسسة تتمتع بنتائجة إيجابية على مستوى جدول حسابات النتائج . فإذا كان النشاط المعبر عنه برقم الأعمال الكفيل بتحقيق النتائج الإيجابية لتفادي خطر الإستغلال والخطر المالي ضروري فإنه غير كافي لتوليد النقدية الضرورية لمواجهة الإلتزامات نحو المقرضين والمساهمين والإستمرار المتوازن للنشاطات . السؤال الأساسي الذي أصبح مطروحاهو: هل أصبحت المؤسسة قادرة على تولية النقدية الضرورية من خلال نشاطاتها التشغيلية [نتائج مرضية + تسيير رشيد لإحتياجات رأس المال العامل] وكيف تتأثر الخزينة بالإجراءا ت الإستثمارية والسياسات المالية .الإجابة على هذه الأسئلة نستنتجها من جدول التمويل المعد على اساس الخزينة أو ما يسمى بجدول التدفقات النقدية .

في الفقرة الأولى من هذا الفصل نقدم صيغة من جدول التدفقات النقدية [أنظررسالة المجيستير للأستاد بن معزوز كمال بعنوان : [منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر سنة 2003- 2004 بإشراف الدكتورزعباط عبد المجيد] ثم نتطرق لبعض التقنيات التي تساعد على إعداد الجدول و في فقرة ثالثة نقوم بعرض الفوا ئد والنتائج التحليلية.

الفقرة الأولى: جدول التدفقاب النقدية:

اتطلاقا من الميزانية المالية ـالوظيفية لسنةN و سنةN+1 وجدول حسابات النتائج نقوم بإعداد النمودج التالي لجدول التدفقات النقدية:

جدول التدفقات النقدية

التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية		
النتيجة الصافية		XXX
+ مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	XX	
+ القيمة المحاسبية للأصول المتنازل عنها	XX	
- أسعار بيع الأصول المتنازل عنها	XX	
- استرجاع المؤونات	XX	
- الإعانات المحسوبة على النتيجة الصافية	XX	
= الطاقة التمويلية الذاتية		XXX
- التغير في المخزونات	XX	
- التغير في حقوق الاستغلال والحقوق خارج الاستغلال	XX	
+ التغير في ديون الاستغلال والديون خارج الاستغلال	XX	
= التدفقات النقدية الصافية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		XXX
التدفقات النقدية الناتجة عن الأ نشطة الاستثمارية		
ثمن بيع الأصول المادية الثابتة المتنازل عنها	XX	
+ ثمن بيع الأصول المعنوية الثابتة المتنازل عنها	XX	
+ ثمن بيع الأصول المالية الثابتة المتنازل عنها	XX	
- الحصول على أصول ثابتة مادية	XX	
- الحصول على أصول ثابتة معنوية	XX	
- الحصول على أصول ثابتة مالية	XX	
= التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية		XXX
التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة المالية		
الزيادة في الأموال الخاصة	XX	
+ الزيادة في الديون المالية	XX	
- حصص المساهمين الموزعة	XX	
- النقصان في الأموال الخاصة	XX	
- تسديد الديون المالية الطويلة المتوسطة والقصيرة الأجل	XX	
= التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة المالية	XX	
التغير الصافي في النقدية(الخزينة)		XXX
النقدية في بداية الدورة		XXX
النقدية في نهاية الدورة		XXX

الفقرة الثانية: عملية إعداد جدول التدفقات النقدية :

كما ورد سابقا يقوم التحليل الوظيفي بالتمييز ما بين عمليات الإستغلال و عمليات الإستثمار والعمليات المالية كذلك ينقسم جدول التدفقات النقدية الىالتدفقات النقدية التابعة للأنشطة التشغيلية التدفقات النقدية التابعة للأنشطة الاستثمارية و التدفقات النقدية التابعة للأنشطة المالية.

عملية إعداد جدول التدفقات النقدية تحتاج إلى المعلومات التالية:

ـ المعلومات المحصل عليها من جدول حسابات النتائج لتحديد الطاقة التمويلية الذاتية

ـ المعلومات المحصل عليها من الميزانية الوظيفيةـالمالية لسنة N وسنة N+1

مثلا التغير في المخزونات التغيرفي حقوق الإستغلال وخارج الإستغلال التغير في ديون الإستغلال ...

ـ المعلومات التي نتحصل عليها من مصادر أخرى كجداول الملحقات مثلا حصص المساهمين الموزعة , الاستثمارات الجديدة , القيمة المحاسبية الصافية للأصول المتنازل عنها, الزيادة والنقصان في الديون المالية أو في الأموال الخاصة ...

ملاحظات:

بالنسبة للتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية, حقوق خارج الإستغلال لا تتضمن الحقوق على الإستثمارات المتنازل عنهاوديون الإستغلال لا تتضمن حساب موردو الإستثمارات .

بالنسبة للتدفقات النقدتية الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية, فهي لاتتضمن الأصول الثابتة المحصلة قرضاعلى حساب الموردين وبالتالي نصل الى العلاقة التالية : الأصول الثابتة المحصل عليها= الأصول الثابتةالصافية لسنةN+1 - الأصول الثابتةالصافية لسنة N + مخصصات الإهتلاك لسنة N+1 + القيمة الصافية للأصول المتنازل عنها في سنة N+1 –الأصول الثابتة المحصلة قرضا

بالنسبة للتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة المالية لدينا العلاقة التالية:

الزيادة في الديون المالية = الديون المالية لسنة N+1 –الديون المالية لسنة N + الديون المالية التي تم تسديدها في سنة N+1

الفقرة الثالثة: النتائج التحليلية:

السؤال الهام الذي يمكن طرحه والإجابة عليه من خلال جدول التدفقات النقدية هو: هل المؤسسة قادرة على توليد التدفقات النقدية الكافية لمواجهة الديون والفوا ئد المترتبة عنها , وتلبية حاجيات المساهمين لتوزيع الأرباح وتحقيق الإستثمارات الضرورية للإستمرار؟ ثم ماهي الإجراءات التي أخذت لتغطية العجز في التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية ؟ هل التنازل عن الأصول كان ينبع عن استراتيجية رشيدة لتجديد الإستثمارات ؟ أ و لتغطية هذا العجز؟ هل السياسة المالية كانت متوازنة مع وضعية المؤسسة باللجوء الى الديون في حالة النمو للإستفادة من الرافعة المالية وتسديد الديون في حالة الإنكماش علما أن اللجوء الى الديون في حالة الإنكماش يؤثر سلبيا على الوضعية المالية للمؤسسة [الخطر المالي] ؟

التحليل الجاد لجدول التدفقات النقدية يسمح بالتنبؤ المبكرللأخطار المالية والإقتصادية التي قد تعاني منها المؤسسةإذ أن التدفقات النقدية السلبية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية على مدى دورات متعددة قد تؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس

زيادة على التحليل الدقيق لخطرالإفلاس و تقييم الأداءالإستراتيجي سواء على مستوى الإستثمارات أو السياسات المالية نستطيع من خلال الفحص الدقيق لجدول التدفقات النقدية تقييم المرونة المالية للمؤسسة أي قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية تسمح لها بالصمود في حالة الركود أواغتنام فرص استثمارات جديدة في حالة الإزدهار

يمكن تقييم المرونة المالية للمؤسسة عن طريق مفهوم التدفق النقدي المتاح المعبر عنه بالمعادلة التالية: التدفق النقدي المتاح

= التتدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية

– المصاريف الإستثمارية الضرورية لتعويض الأصول الثابة المستخدمة

- حصص الأرباح الموزعة

الأعمال الموجهة: رقم 1

- ما هي أهداف المحاسبة ؟
- ما هي أهداف المحاسبة العامة ؟
- ماذا نقصد بالقيد المزدوج ؟
- لماذا نحتاج الى معالجة القوائم المحاسبية عند الشروع في التحليل المالي ؟

الأعمال الموجهة رقم

رقم الحسابات	تعيين الحسابات	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		9000
60	بضائع مستهلكة	7000	
80	الهامش الإجمالي		2000
80	الهامش الإجمالي		2000
71	منتوج مباع		55000
72	منتوج مخزون		2500
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		120
74	أداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		3500
61	مواد ولوازم مستهلكة	30000	
62	خدمات	15000	
	المجموع	35000	63120
81	القيمة المضافة		18120
81	القيمة المضافة		18120
77	منتوجات مختلفة		10000
78	تحويل تكاليف الاستغلال		2000
63	مصاريف المستخدمين	13000	
64	ضرائب ورسوم	500	
64	مصاريف مالية	2200	
66	مصاريف مختلفة	600	
68	مخصصات الاستهلاكات والمؤونات	7200	
	المجموع	23500	30120
83	نتيجة الاستغلال		6620
79	منتوجات خارج الاستغلال		8000
69	تكاليف خارج الاستغلال	7200	
84	نتيجة خارج الاستغلال		800
83	نتيجة الاستغلال		16620
84	نتيجة خارج الاستغلال		800
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		7420
889	ضرائب على الأرباح		2226
88	النتيجة الصافية للسنة المالية		5194

وقي ما يلي معلوكات إيضافية

ـ الخدمات الخارجية تتضمن إيجاربقيمة 7500 خاص بقرض إيجار تحصلت المؤسسة من خلاله علي تجهيزات قيمتها الأصلية 30000 اهتلك منها 5/2

ـ تتضمن المنتوجات المختلفة ما قيمته500 كنواتج مالية

ـالمنتوجا ت خارج الإستغلال: منها 2500 استرجاع على المؤونات و 4500 خاصة بالنواتج عن الأ صول المتنازل عنها

ـ تكاليف خارج الإستغلال منها 4000 خاصة بالقيمة الصافية للأصول المتنازل عنها

المطلوب: حساب الأرصدة الوصيطية للتسيير

الطاقة التمويلية الذاتية

الأعمال الموجهة: رقم 3

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الخام	اهتلاكات و مؤونات	المبلغ الصافي	المجاميع الجزئية	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
	الاستثمارات					10 أو	**الأموال الخاصة**	
20	المصاريف الإعدادية	1000	800	200		11	أموال جماعية أو	30000
21	القيم المعنوية	-	-	-			شخصية	-
22	الأراضي	35100	-	35100		12	علاوات المساهمة	10000
24	تجهيزات الإنتاج	50000	27000	23000		13	احتياطات	1000
25	تجهيزات اجتماعية	1400	200	1200		14	إعانات الاستثمار	-
28	استثمارات قيد التنفيذ	-	-	-		15	فرق إعادة التقييم	5114
	المجموع 2	**87500**		**59500**		18	نتيجة رهن التخصيص	5200
	المخزونات					19	مؤونات الأعباء و	
	بضائع	800		800			الخسائر	**51314**
	مواد ولوازم	3564		3564				
30	منتوجات نصف مصنعة	-	-	-			**المجموع1**	
31	منتوجات و أشغال قيد	-	-	-			**الديون**	
33	التنفيذ	5000	-	5000		51	قيم منقولة مملوكة	8000
34	منتوجات تامة الصنع	-	-	-			للحساب	3000
35	فضلات و مهملات	-	-	-		52	و العمليات المرتبطة	2000
36	مخزونات لدى الغير		-			53	بها	1000
37		**9364**	-	**9364**		54	ديون الاستثمارات	-
	المجموع 3					55	ديون المخزونات	-
						56	مبالغ محتفظ بها	-

	الحقوق						للحساب	57	20000
	قيم منقولة مملوكة و	-			-		ديون اتجاه شركاء و	58	
41	مسيرة للحساب و	8450			8450		شركات حليفة	50	**34000**
	العمليات المرتبطة بها	-	-		-		ديون الاستغلال		
42	حقوق الاستثمار	-	-		-		سلفات تجارية		
43	حقوق المخزونات	200	-		200		ديون مالية		
44	حقوق على الشركاء و	1200	-		1200		حسابات الأصول		
	الشركات الحليفة	5600	-		5600		الدائنة		
45	تسبيقات على الحساب	1000	-		1000				
46	تسبيقات الاستغلال	-	-		-		**المجموع 5**		
47	حقوق على الزبائن	**16450**	-		**16450**				
48	المتاحات		-						
40	حسابات الخصوم المدينة		-		**85314**				
	المجموع 4								**85314**
	المجموع العام								

فيما يلي معلومات إيضافية:

ـ حقوق الإستثمارات : منها 2500 سندات التوظيف والباقي فهي عبارة عن استثمارات مالية

ـ مؤونات الأعباء والخسائر: تتأكد الأعباء بقيمة 3200 والباقي يعتبر مؤونات غير مبررة تستحق ضريبة علي الربح بمعدل 30 / 100

ـ الديون المالية: منها 2000 عبارة عن سلفات بنكية جارية , ما قيمته 5000 يتوقع تسديده خلال السنة المقبلة , تقدر الفوائد الجارية ب 1800

من جهة أخري لدي المؤسسة كما ورد سابقا تجهيزاة تحصلت عليها في إطارقرض الإيجار قيمتها الخام 30000 اهتلكة منها 5/2 أي 12000

المطلوب : الإنتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية الوظيفية

أعمال الموجهة رقم 4

من الميزانية المالية ـ الوظيفية المطلوب:

ـ تحديد: FR BFRE BFRHE BFR T

ـ استنتاج الميزانية الإقتصادية

بالإرتكاز علي الأرصدة الوصيطية للتسيير و الميزانية الإقتصادية:

ـ تحديد: معدل المردودية القتصادية , معدل لمردودية المالية , أثر الرافعة

الأعمال الموجهة رقم: 5

فإذا علمت أنه يمكن تقديرأن:

- 100/30 من أعباء الأفراد ثابتة
- 100/50 من الضرائب ورسوم ثابتة
- 100/50 من النفقات المختلفة ثابتة
- الخدمات هي عبارة عن نفقات متغيرة
- الإهتلاكات و المؤونات هي عبارة عن نفقات ثابتة

- الأعباء المالية هي عبارة عن نفقات ثابتة

المطلوب: تحديد عتبة المردودية:

بدون اعتبار النفقات المالية

باعتبار النفقات المالية

تقدير خطر الإستغلال والخطر الإجمالي بتحديد:

.الرافعة التشغيلية بدون اعتبار النفقات المالية , باعتبار النفقات المالية

.الوضعية بالنسبة لعتبة المردودية بدون اعتبار النفقات المالية, باعتبار النفقات الم

الأعمال الموجهة: رقم6

فيما يلي معطيات خاصة بمؤسسة ما:

- الميزانية المالية ـالوظيفة لسنة(N-1)

الاستخدامات		الموارد	
. الأصول الثابتة المادية	80000	. الأموال الخاصة	50000
. الأصول الثابتة المالية	70000	. الديون المالية المستقرة	60000
. المخزونات	40000		
. حقوق الإستغلال	140000	. ديون الإستغلال	
. متاحات	200000		420000
. المجموع	530000	. المجموع	530000

- الميزانية المالية- الوظيفة لسنة(N)

الاستخدامات		الموارد	
. الأصول الثابتة المادية	90000	. الأموال الخاصة	55000
. الأصول الثابتة المالية	80000	. الديون المالية المستقرة	65000
. المخزونات	50000		
. حقوق الإستغلال	180000	. ديون الإستغلال	540000
. متاحات	260000		
. المجموع	660000	. المجموع	660000

- مختصرات من جدول حسابات النتائج

مواد مستهلكة : 120000 أعباء مالية: 9000

مصاريف خارجية: 570000 الإنتاج المباع: 1025000

ضرائب و رسوم : 9000 الإنتاج المخزن: 2000

نفقات الأفراد :300000 مخصصات الإهتلاك: 20000

نواتج مالية :25000

من جهة أخرى تتنازل المؤسسة عن أصول مادية بقيمة 4500 قيمتها المحاسبية الصافية 3500 وتم تسديد ديون مالية مستقرة بقيمة 6000

المطلوب: إعداد جدول التدفقات المالية